الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1989/72
20 February 1989
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٥ من جدول الاعمال

مسألة حقوق الإنسان في شيلي

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة من الممثل الدائم لشيلي لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الى وكيل الامين العام لحقوق الإنسان

يسعدني ان انقل اليكم ، بواسطة السيد ماريو كالديرون ، السفير الموفد في مهمة خاصة ، الوثيقة المعنونة "الحالة المؤسسية وحالة وحقوق الإنسان على وجه الإجمال بعد الاستفتاء العام في شيلي" . وتضم هذه الوثيقة تعليقات حكومتي حول هذه المسألة ، كما اقترحت الهيئة التي تعمل تحت ادارتكم الموقرة .

وساكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الوثيقة مع التقرير التكميلي للسيد فرناندو فوليو خيمينيث ، المقرر الخاص لشيلي .

إن ما سبق لا يمس بالمعلومات التي ستقدم فيما يتعلق بالتقرير التكميلي للمقرر الخاص او باي بيان يدلي به الوفد المراقب لبلدي خلال مناقشة البندين ٥ و١٢ من جدول أعمال اللجنة .

وقد سبق أن احيلت نسخة من الوثيقة نفسها الى المقرر الخاص في سان خوسيه ، كوستاريكا .

(توقيع) : لويس اسكوبار
السفير
الممثل الدائم

المرفق

الحالة المؤسسية وحالة حقوق الإنسان على وجه الاجمال بعد الاستفتاء العام في شيلي

سانتياغو : ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩

١- لقد اعربت حكومة شيلي منذ بدء سريان مفعول دستور عام ١٩٨٠ عن رغبتها في استكمال النهج المؤسسي الذي نص عليه الدستور . وتحقيقا لهذه الغاية ، اتخذت كل الخطوات الممكنة نحو هذا الهدف ، كما يتبين من اعلان مختلف القوانين التنظيمية الدستورية وبصورة خاصة اجراء الاستفتاء العام في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨.

٢- ان طريقة تنظيم هذا العمل الانتخابي ، الى جانب الموقف الذي اتخذته الحكومة والقوات المسلحة ازاء النتائج التي اسفر عنها ، حظيت بتقدير المجتمع الدولي ولا سيما بتقدير السيد فرناندو فوليو خيمينيث ، المقرر الخاص الذي عينته الامم المتحدة (١) . وقد تمخض الاستفتاء العام عن آثار قانونية معينة ، اسفرت عن نشاط سياسي واسع النطاق سيبلغ ذروته في الانتخابات التي ستجري في كانون الاول/ديسمبر المقبل .

٣- وعلى أساس أن فترة الرئاسة الحالية قد تمددت ، فانه ستجري انتخابات مشتركة لرئيس الجمهورية والكونغرس الوطني (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (٢) .

٤- لقد اسفر كل ذلك عن نشاط سياسي كبير ، وبصورة خاصة داخل شتى الاحزاب السياسية ، فشرعت هذه في انتخاب قياداتها وتسمية مرشحيها للبرلمان والشخص الذي ستدعمه في الانتخابات الرئاسية المقبلة . وهذا النشاط برمته يحدث وفقا للتشريعات النافذة .

٥- وقد اتسمت العملية السياسية هذه بالوجود التام للضمانات الدستورية التي تكفل الحرية الفعلية لتطوير العملية ، وهي الضمانات التي تشمل في المقام الاول حق الانضمام الى الجمعيات وتشكيلها وحرية الصحافة والاعلام (٣)

٦- وبالإضافة الى ذلك ، اعلنت الحكومة انها لا تعتزم التدخل في العملية الانتخابية المقبلة وانها ستكفل حسن سير هذه الانتخابات لجميع القطاعات السياسية في شيلي .

٧- وعلاوة على ما سبق ، وتمشيا مع عملية تطبيع الحياة السياسية الوطنية هذه ، استانفت القوات المسلحة بصورة تدريجية ولكن مطردة وظائفها المحددة . وكان من نتيجة ذلك أن بدأ المدنيون في تحمل المسؤوليات الحكومية ، كما يشهد تشكيل الوزارة الراهنة والتغيير الاخير في مناصب حكام الولايات والمحافظين وغيرهم من كبار الموظفين الحكوميين .

٨- وينبغي أن يسجل رسمياً أن عملية التطبيع هذه تحدث بصورة مطردة ومتزايدة الفعالية ، رغم استمرار النشاطات الارهابية التي تزعزع الاستقرار ، والتي يعتبر ما يسمى بجبهة "مانويل رودريغيس" الوطنية ممثلها الرئيسي ، كما تبين ، بين جملة امور من الهجوم على ثكنات الجنود في لوسكوينيس واكتشاف عبوة ناسفة مؤخرا في أوتيل اوهيكنز (٤) .

٩- ومن الادلة الاخرى على تزايد التطبيع في البلد ، ولا سيما فيما يخص حالة حقوق الإنسان فيه ، نود أن نذكر أنه منذ اجراء الاستفتاء العام ، لم تبرز اية مزاعم بالتعذيب او بغيره من سوء المعاملة غير القانونية او المهينة . وبالاضافة الى ذلك فقد اعلن وزير الداخلية في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أنه ستوقف الاجراءات القضائية المتخذة بحق الصحفيين في المحاكم الاعتيادية .

١٠- وفضلا عن ذلك فقد نشرت Diario Oficial في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ المراسيم التي تعلن نشر الاتفاقية ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او غير الانسانية او المهينة ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٨٤ ، واتفاقية البلدان الامريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه ، التي اعتمدت في عام ١٩٨٥ . وتم عن طريق هذه المراسيم ادراج المكين الدوليين المعنيين في صلب القانون الشيلي ، بكل ما يترتب عليهما من آثار قانونية .

١١- وفيما يتعلق بتطبيق العدالة ، استمرت الانشطة القضائية ، بحكم التقاليد المتبعة في نظامنا القانوني ، وذلك على طريق مستقل ومنفصل عن السلطة التنفيذية . وعليه ، ورداً على طلب وزارة الداخلية المقدم ضد اربعة من قادة الحزب الشيوعي ، قبلت محكمة استئناف سانتياغو ، في قرارها المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قرار الحبس فيما يتعلق بجرم واحد فقط من الجرائم الثلاث التي استند اليها ذلك الطلب (الدعوة الى العنف بما ينتهك قانون امن الدولة) (٥) . وبالاضافة الى ذلك فقد قررت المحكمة العرفية بالاجماع ، في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، تقديم جنديين الى المحاكمة بتهمة ممارسة العنف غير الضروري مما تسبب في الحاق ضرر جسماني بالغ

(وذلك باطلاق الرصاص على قاصرين خلال يوم من المظاهرات في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤) [٦] . وبالاضافة الى هذا فقد قبل فرع من محكمة استئناف سان ميغيل ، بالاجماع في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، طلبا بتقديم جنديين الى المحاكمة بتهمة قتل ثلاثة اشخاص في ١٥٠ ، شارع ماميتيا ، لا سيسترنا ، في تموز/يوليه ١٩٨٦ وتقديم شخص ثالث بتهمة كونه شريكا بعد الفعل [٧] .

١٢- ومن الجدير بالذكر كما اشارت دراسة اجرتها وزارة التجارة في الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا [٨] ، أنه تم تحقيق نمو في القطاع الاقتصادي والاجتماعي من الاقتصاد الشيلي بما يقارب ٦٫٨ في المائة في عام ١٩٨٨ في عدد كبير من القطاعات ، وذلك مع معدل تضخم منخفض ، ونمو كبير في العمالة وزيادة في الاجور الحقيقية . وفي القطاع الصحي اتخذت الاجراءات لزيادة ميزانية عام ١٩٨٩ زيادة كبيرة إذ سترتفع الى ٠٠٠ ١٢ مليون بيزوس ، وهو معدل يفوق المتوسط التاريخي بعشرة أمثال . وسيتم تخصيص هذا المبلغ للاستثمار في الموارد الفيزيائية ، ومعدات المستشفيات وايجاد ٩٤٠ وظيفة جديدة لم يتم شغلها في الماضي بسبب ندرة الاموال [٩] . وأخيرا فانه سيتم اعتبارا من ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ اعادة تعديل الرواتب التقاعدية بما يتراوح بين ٩٫٤ في المائة و ١١ في المائة ، مما يعود بالفائدة على ٠٠٠ ٣٢٩ ١ متقاعد . وسيتم ايضا اجراء تعديل عام قدره حوالي ١٠ في المائة على المرتبات والاجور التي تدفع لموظفي الادارة الحكومية .

الحواشي

(١) انظر التذييل الثاني للتقرير الذي قدمه المقرر الخاص الى الجمعية العامة الامم المتحدة في عام ١٩٨٨ (A/43/624).

(٢) دستور عام ١٩٨٨ ، الحكم الانتقالي التاسع والعشرون .

(٣) الدستور ، الفقرات ١٢ و١٣ و١٥ من المادة ١٩ .

(٤) انظر El Mercurio ، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

(٥) المصدر نفسه ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

(٦) المصدر نفسه ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٧) المصدر نفسه ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

(٨) المصدر نفسه ، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

(٩) المصدر نفسه ، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

(١٠) المصدر نفسه ، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.